الاصلاحات القضائية والاقتصادية والمالية لعلي أكبر داورفي ايران
(١٩٢٧ – ١٩٣٦)

د. روافد جبار شرهان الحسناوي

الجامعة المستنصرية / كلية التربية / قسم التاريخ

الملخص

شهدت ايران للفترة (١٩٢٧ – ١٩٣٦) اصلاحات قضائية ومالية واقتصادية قام بها علي أكبر داور وهو من الشخصيات السياسية البارزة والمقربة لرضا شاه ، نجح داور في اصلاحاته القضائية وتمكن من تطبيق قانون القضاء المدني الذي لا يتعارض مع الشريعة الاسلامية ، وكذلك نجح داور في اصلاحاته الاقتصادية والمالية وتمكن من زيادة خزينة الدولة عن طريق انعاش تجارتها الداخلية والخارجية .

Judicial and Financial reforms to Ali Akbar Daurr in Iran
(1927 – 1936)

By
Rawafid Jabbar Sharhn

Summary

Iran has witnessed a period (1927 – 1936) reforms in the Judicial , financial and economic Field , carried out by Ali Akbar dauer , a prominent and close to Reza shah , political figures , Daurr succeeded in judicial reforms and enable the application of the civil justice Law , Which does not conflict with Islamic Law , and also succeeded in economic and financial reforms and managed to increase the state treasury by reviving Aldkhalih and foreign trade .

المقدمة

تناول البحث دراسة فترة مهمة في تاريخ ايران المعاصر (١٩٢٧ – ١٩٣٦) حيث تعتبر من الفترات الاصلاحية في الميدان القضائي والاقتصادي والمالي ، التي قادها علي أكبر داور والذي يعتبر من الشخصيات السياسية الاصلاحية البارزة والمقربة لرضا شاه .

نحاول في هذا البحث توضيح أهم المشاكل التي كان يعاني منها القضاء الايراني ، وأهم الحلول التي وضعها علي أكبر داور بعد تعيينه وزيراً للعدل ، وكيف ساهمت اصلاحاته بتعزيز نفوذ الشاه والحكم البهلوي ، بعد تقليص نفوذ رجال الدين الذين كانوا مسيطرين على النظام القضائي .

ومن جملة الايضاحات ايضاً معرفة الوضع الاقتصادي والمالي الذي كانت تمر به ايران قبل تولي علي أكبر داور لوزارة المالية ، وماهي أهم المقترحات التي قدمها لوزراء المالية الذين سبقوه . حتى تم اختياره وبأمر من الشاه وزيراً للمالية ، بعدها قام بثورته الاصلاحية للاقتصاد الايراني والتي ساهمت في انعاش الخزينة الايرانية .

علي أكبر داور

ولد علي أكبر داور عام ١٨٨٥ في طهران وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية هناك بعدها سافر الى سويسرا وحصل على شهادة القانون ، ثم عاد الى ايران عام ١٩٢١ بعد قيام رضا خان [١] بانقلابه المعروف بـ (انقلاب حوت ١٩٢١)[٢] وكان داور من المقربين والمؤيدين لسياسة رضا خان والمعارضين للنظام القاجاري [٣] أسس علي أكبر داور كتلة راديكاليه أطلق عليه اسم كتلة تجدد ، وانتخب عضواً في الدورات البرلمانية الرابعة والخامسة والسادسة ، وقد لعب دوراً بارزاً هو وكتلته في التصويت على خلع الشاه القاجاري أحمد شاه وانهاء حكم اسرته ، ففي إحدى جلسات البرلمان التي عقدت عام ١٩٢٥ وقف علي أكبر داور خلف منصة الخطابة ووجه الانتقادات الى (٥٢) عضواً كانوا معارضين لفكرة عزل الاسرة القاجارية ، وبسبب تحذيراته ومخاطباته ، اضطر عدد كبير منهم الى دعمه في خلع الاسرة القاجارية ، ونجح داور في الحصول على توقيع (٧٨) نائب يقضي بعزل القاجاريين عن الحكم ، وتعيين رضا خان شاهاً على ايران ، ليبدأ عصر الاسرة البهلوية ، والتي برز في بداية عهدها علي أكبر داور كشخصية سياسية ناجحة ومقربة للشاه ، حيث تولى مناصب وزارية مهمة كان من أبرزها وزيراً للعدل للفترة (٧ شباط ١٩٢٧ لغاية ١٤ أيلول ١٩٣٣) بعدها تولى منصب وزير المالية لحين انتحاره في ١٠ شباط ١٩٣٦ وسنوضح في هذا البحث الدور الذي لعبه داور في وزارة العدل ووزارة المالية [٤] .

أولاً : وزارة العدل

١ – هيكلية النظام القضائي قبل تولي علي أكبر داور مهامه

كان المجتمع الايراني واقعاً تحت النفوذ المعنوي لرجال الدين وبصفتهم مفسرين للشريعة كانت المهام القضائية موكلة اليهم خصوصاً القضايا التجارية وقضايا (الطلاق والزواج) ، وكان يتبع نظامين للقوانين الاول نظام القوانين الشرعية التي بالاحوال الشخصية ، والثانية هي القوانين العرفية التي كان لها جانب غير ديني ، وكان من المقرر استخدامها في القضايا الحكومية [٥].

يمكن تقسيم تاريخ الجهاز القضائي الايراني في مرحلة مابعد الثورة الدستورية [٦] الى مرحلتين:–

المرحلة الاولى : تبدأ من بداية الثورة الدستورية حتى سنة ١٩٢٧ ، وفي هذه المرحلة كان جهاز القضاء الايراني لايزال في طور التأسيس ، وكانت المحاكم موجودة الا انها تخضع لنفوذ رجال الدين.

المرحلة الثانية : تبدأ من عام ١٩٢٧ حتى نهاية العصر البهلوي ١٩٧٩ وفيها حدث الاصلاح القضائي وتم تعويض سلطة رجال الدين [٧] .

وخلال المرحلة الاولى واجه القضاء الايراني ثلاث مشاكل اساسية ، تمثلت المشكلة الاولى بنفوذ وسلطة الوجهاء والاشراف لأن الحكومة المركزية لم يكن لها نفوذ في كل الولايات والاقضية ، أما الثانية فتمثلت بالمادة الثانية من ملحق الدستور التي تنص على انه لاينبغي ان تكون القوانين المشرعة منافية لأحكام الشرع ، الأمر الذي أدى الى حدوث صراع بين رجال الدين والمحاكم العامة ، لأن رجال الدين كانوا يتولون أمر المحاكم الشرعية وبدون مقاومة تجاه المحاكم العامة ، فكانت الأخيرة تحتل أغلب الدعاوى الى المحاكم الشرعية وتعتبر نفسها منفذ لأوامر هذه المحاكم ، أما المشكلة الثالثة فكانت تخص المحاكم القنصلية التي يختارها الرعايا الاجانب لأنفسهم وفقاً لهذا الامتياز إذ كان الرعايا الأجانب يمتنعون عن المراجعة الى المحاكم الايرانية ، وعندما يكون الامر ضرورياً كانت تشكل محاكم خاصة في وزارة الخارجية بحضور ممثلي الحكومة الاجنبية المعينة لكي يتم التحقيق في القضايا ذات الصلة ،[٨] يضاف الى تلك المشاكل أعلاه فإن البرلمان الايراني خلال العهد الدستوري تمكن من المصادقة على قانون " أصول المحاكمات " وقانون " الحقوق الجزائية والتجارية " فقط وتم الاخذ بنظر الاعتبار المرجعية الواسعة للمحاكم الشرعية ، كما ان المحاكم العرفية كانت ترى نفسها انها أمام فتاوى واستشارات مختلفة في القضايا التي تعتبر ضمن صلاحياتها ،[٩] لهذا السبب كان الحاق الهزيمة برجال الدين والتسبب في عزلهم أمر صعب ، واضطر معارضوا القوانين الشرعية ان يجعلوا النظام الحقوقي بديلاً عن ذلك ليحاولوا اضعافهم ومن ثم اضعاف سلطة الدين وهذا ما سعى له النظام البهلوي في بداية حكم رضا شاه [١٠] ،حيث أمر الشاه بتأسيس مؤسسة قضائية تتبع اوامره وتعليماته وتحافظ على استقلالها في نفس الوقت ، وفي الفترة الممتدة (١٩٢١ – ١٩٢٦) وهي بداية مرحلة الاصلاحات في الجهاز القضائي ، تولى عدد من الشخصات الايرانية

منصب وزير العدل قبل تولي علي اكبر داور هذا المنصب [١١] وفي خريف سنة ١٩٢٦ كلفت لجنة لصياغة القانون المدني وأعدت نصه التجريبي في نفس العام وأسندت مهام القضاء لرجال القانون ممن تخرجوا من الجامعات الاوربية بدلاً عن رجال الدين [١٢].

٢- الاصلاحات القضائية في عهد علي أكبر داور

أمر رضا شاه بعد تشكيل حكومة مستوفي الممالك ١٩٢٦ ، بتعيين علي أكبر داور وزيراً للعدل [١٣] ، خصوصاً وانه كان من المرشحين لهذا المنصب كونه حاصل على شهادة القانون ومن الاشخاص المخلصين للشاه ، وأثبت قدرة على مواجهة المشاكل ، وفعلاً استلم داور منصبه الجديد في السابع من شباط ١٩٢٧ ، وبعد (٤٨) ساعة من تعيينه وزيراً للعدل قام بحل دوائر العدل في طهران ، ومن ثم بقية المدن وذلك لغرض ايجاد مؤسسة قضائية مستقلة ، واستناداً الى اللائحة التي قدمتها الحكومة الى البرلمان ، طلب داور منحه صلاحيات في مجال هيكلية وزارته والامور المتعلقة بالتعيينات فيها والقضايا المتعلقة بقوانينها [١٤].

على اثر ذلك حدث جدل كبير بين النواب الموافقين والمعارضين في مجلس الشورى الايراني للمصادقة على مقترح الحكومة المذكور ، وأدى الدفاع المستميت لداور من أجل منحه الصلاحيات الى المصادقة عليها بأغلبية الاصوات في البرلمان ، وتمكن داور من الحصول على امتيازات تخص هيكلية وزارة العدل ، فأصبح بإمكانه تأسيس أي نوع من المحاكم في أي مكان داخل ايران ، وفيما يخص أمور التعيين حصل وزير العدل على تصريح بمنحه الحق بتعيين أي شخص يراه مناسباً وبأي منصب كان ، وكذلك حرية نقله للموظفين الأكفاء الى وزارة العدل ، وفيما يخص الامور المتعلقة بالقوانين فقد تقرر ان تتم المصادقة على القوانين التي تعد من قبل وزارة العدل وعن طريق لجنة العدل حصراً لكي تصبح نافذة فيما بعد ، واذا لوحظ خلال التطبيق ان هناك توافق او خلل في هذه القوانين ، فيتم تعديلها وتسليم اللائحة مرة ثانية الى البرلمان لغرض المصادقة عليها [١٥] .

قام داور وبهدف تعديل قوانين القضاء تشكيل لجنة تقوم بالدراسة وتقديم البحوث حول القوانين القضائية ، وطريقة تطبيقها في المحاكم الالمانية والفرنسية والسويسرية ومن أجل تنفيذ هذه المهمة تم انشاء خط جوي للمراسلات وترأس مشير الدولة هذه اللجنة وتم تعيين صدر الاشراف نائباً له ،أما السكرتارية فقد كانت بعضوية كل من منصور السلطنة وشريعت زادة [١٦].

كما تم تعيين أفراد عارفين بالقوانين الشرعية في هيكلية الوزارة من بينهم صدر الاشراف والشيخ أسد الله ممقاتي المؤيد لسياسة الشاه ، وشارك العديد من الخبراء المطلعين على القوانين الاوربية من بينهم منصور السلطنة عدل وأحمد متين دفتري ، ومن خلال هذه الهيكلية يمكن الاستنتاج بأن النظام القضائي خلال تلك المرحلة كان مزيج من القوانين البرجوازية الاوربية والفقه الشيعي ، ولهذا فإن هناك من يعتقد بأن داور أراد اخراج مؤسسات وزارة العدل من شكلها الديني ومحاولته ازالة

التشريعات والنصوص الاسلامية ، وبعد اتمام الهيكلية تم افتتاح وزارة العدل في الخامس والعشرين من نيسان ١٩٢٧ [١٧].

تحدث رضا شاه خلال حفل الافتتاح حول اهمية العدل وتطبيق القوانين للنهوض بالقضاء الايراني ، وبعد حديث الشاه أعلن داور أهم النقاط التي تخص هيكلية وزارة العدل الجديدة والتي تضمنت مايلي :

أ- كان تعدد القضاة في المحاكم سابقاً كان أمراً الزامياً للبت بالقضايا ، وأما في الهيكلية الجديدة فإن القضاة يعملون بشكل فردي .

ب- يسعى جناح الاصلاح في الهيكلية الجديدة الى انهاء موضوع الخلاف من خلال انجاز الصلح بين الطرفين والا يتم احالة الموضوع الى المحاكم الخاصة .

جـ- كانت المحاكم ومن بينها محاكم البداءة والاستئناف تضم في النظام السابق سكرتارية واحدة ، أما في النظام الجديد فإن كل فرع له سكرتارية مستقلة .

د- تم انشاء دائرتين للتسجيل الاولى للأملاك في رشت والثانية في اصفهان وفقاً للهيكلية الجديدة .

حدد داور الفئات التي لها القدرة على ادارة امور الوزارة ، تمثلت الفئة الاولى بالقضاة السابقون في وزارة العدل ، أما الفئة الثانية فقد شملت مجموعة من العاملين في وزارة الخارجية والمعارف والمالية ، والذين يجب ان يتم نقلهم الى وزارة العدل ومنحهم منصب قاض حسب تحصيلاتهم الدراسية ، في حين تألفت الفئة الثالثة من مجموعة من افراد كانوا نواباً في البرلمان والذين تمت دعوتهم للعمل في وزارة العدل ومن بينهم حائري زاده وكرماني وبامداد وغيرهم ، في حين ضمت الفئة الرابعة مجموعة من رجال الدين والمدرسين في الحوزة العلمية الذين دعاهم داور للعمل في وزارة العدل ، واشتملت الاخيرتين الخامسة والسادسة على الافراد الدارسين في اوربا وخريجي المدرسة العليا للحقوق الذين تم استدعائهم للخدمة في وزارة العدل ومن بينهم محمود أفشار ، وجهانكيز [١٨] .

واجه اعلان حل الوزارة القديمة وتشكيل وزارة عدل جديدة وبهيكلية جديدة ، معارضة محمد مصدق [١٩] وهو من الشخصيات السياسية البارزة في تلك الفترة ، وكانت له كلمة في البرلمان بتاريخ الخامس عشر من حزيران ١٩٢٧ م ، انتقد فيها الاصلاحات وحل الوزارة ، وقال: ((ان وزارة العدل هي ماتبقى لدينا من اثار وانجازات خلال المرحلة الدستورية ، ولايصح حلها وإضعاف دور القاضي)) ، وعبر مصدق عن اعتقاده بأن حل وزارة العدل لايخدم البلاد وانه طبقاً للمادة (١٢٥) من القانون الجديد لايمكن حل أية محكمة بدون مصادقة مجلس الشورى الوطني ، وقال مصدق حول سن القوانين الجديدة : ((ان الخلل في هذه القوانين سيتضح بعد فترة ، وان قانون التعيينات لاينبغي ان يتغير حتى بعد مضي مائة سنة أخرى ، لأن مواطني البلاد يبذلون جهوداً لتكوين خبرة لأنفسهم ، فلا يجوز أن تأتون أنتم وتلغون كل ذلك لأنه وفي مثل هذه الحالة ستذهب أمالهم أدراج الرياح)) أما

حول ميزانية وزارة العدل وكيف يجب أن تكون بالشكل الذي يتمكن فيه كل شخص من العمل في وزارة العدل فقد ذكر مصدق قائلاً : ((عندما يتوجه شخص الى مكان أو عمل ما من أجل الاموال فلا يمكن الوثوق به ، وعندما تسحب الاموال شخصاً ما للعمل في وزارة العدل فإن هذه الاموال ستجعله في وقت ما للمستقبل القادم ان يصدر أحكاماً خاطئة لإرضاءات معينة))[٢٠] .

بالاضافة الى معارضة مصدق ، قد واجه داور عدة قوى أخرى معارضة في وزارة العدل ، وكانت هذه القوى تسبب فوضى في أعماله وبرامجه ، وكان داور مرغماً على مجابهتهم طيلة فترة حكمه في الوزارة ، حيث بقيت محاكم الشرع تتحكم في أعمال القضاة منذ عدة قرون ولم يروق لها أن تفقد نفوذها وسلطتها بطبيعة الحال ، وكذلك عارضت الدول الاجنبية على قانون إحالة قضايا رعاياها الى المحاكم الشرعية الايرانية ، بالاضافة الى ذلك فقد حدثت مشاكل كثيرة في وزارة العدل بسبب عدم فهم عامة الناس الذين اعتادوا على إحالة خلافاتهم الى المحاكم الشرعية ولم يرغبوا بإحالتها الى المحاكم العدلية ، خصوصاً وان أصحاب النفوذ من الشعب كانوا لايخشون المحاكم الشرعية عند اعتدائهم على حقوق الضعفاء لأن تلك المحاكم لم تكن لديها قوة تنفيذ الحكم الذي تصدره ، في حين ان محاكم وزارة العدل توجه من قبل السلطة التنفيذية للحكومة ، وفيما يخص الاعضاء الذين تم طردهم من وزارة العدل فقد وقفوا ضد داور واصلاحاته [٢١] ، وقال داور رداً على انتقاد أحد أعضاء وزارة العدل على الهيكلية الجديدة مستعرضاً المشاكل التي عانى منها في وزارته :

((أنني أزلت مبنى قديم ومتسخ تابع للعدل لكي أشيد بدلاً عنه مبنى محكم لوزارة العدل ، ولكنه وفي أثناء أعمال البناء وصل عدد كبير من الافراد من ذوي النفوذ والسلطة وقام كل واحد منهم وباصرار بوضع لبنة وطابوقة بشكل غير مناسب في وسط المبنى ، والان بعد أن اكتمل البناء فإنني أرى ان هناك عدداً من قطع الطابوق واللبن رصفت بشكل غير مناسب في وسط واجهة المبنى مما يجعل المبنى غير محكم)) [٢٢].

يكشف حديث داور عن حقيقة مؤلمة في انجازاته فعلى الرغم من الصلاحيات التي منحت له في مجال اصلاح القضاء ووزارة العدل فإن أفكار ورؤى الافراد النافذين جعلت عمله في الاصلاحات يواجه العديد من المشاكل ، وعلى أثر ذلك أصر داور وبعد جهود مضنية على ايجاد نظام قضائي ايراني يعتمد على أساسي النظم القضائية في فرنسا وبلجيكا وسويسرا [٢٣] خصوصاً بعد أن ازداد عدد البعثات الطلابية التي ترسل الى فرنسا في مجال القضاء ، والذين تولوا بعد عودتهم مراكز القضاة الشرعيين ، وتولوا ادارة شؤون المحاكم ، ومن هنا بدء دور علماء الدين يضعف في مجال القضاء وبدء عددهم يتقلص في مجلس الشورى الوطني من (٢٤) الى (٦) أعضاء وحدد دورهم فقط في الامور التي تخص الصلاة والصوم والحج وبعض قضايا الزواج والطلاق [٢٤] .

وعلى الرغم من ذلك فقد بقي داور يراعي رجال الدين حتى لاتثور ثائرتهم ، وخصوصاً في مجال القوانين القضائية ، إذ حاول داور جاهداً بعد أن شرع القانون المدني سنة ١٩٢٧ أن يقرب مابين تعاليم الدين الاسلامي والقرآن الكريم وما يسمى بـ (قانون نابليون) وأعطى هذا القانون الجديد تطبيق الشريعة الاسلامية باتباع أسس حديثة في الاجراءات الجنائية ، عن طريق نقل التصديق على وثائق حقوق الملكية الى السلطات المدنية وحصر نشاط القضاة الدينيين على قضايا الاحوال الشخصية ، وأصبحت محاكم الشرع غير قادرة على اصدار الحكم لكونها مقتصرة فقط على إقرار الذنب أو البراءة [٢٥] .

تمكن داور من استحصال مصادقة لجنة العدل البرلمانية على عدد من القوانين كان أهمها قانون صلاحيات وزير العدل ، وقانون تعديل رواتب كبار القضاة ، وقانون تعيين القضاة وقانون تسجيل الاملاك ، وفي أعقاب حل المحاكم الجنائية الخاصة التي كانت محاكم شرعية ، تم تنفيذ قانون العقوبات العام سنة ١٩٢٧ ، حيث صدر أول حكم اعدام من قبل محكمة الجنايات العامة ، وكان مشرعي هذا القانون يعتبرونه مطابق للحدود الاسلامية ، وأصدر قرار منع تجارة الرقيق ، وجاء في هذه المادة انه لايوجد كسب أول عمل في ايران يسمى بتجارة الرقيق وأن أي رق سيتم تحريره حال وصوله الى الاراضي او المياه الساحلية الايرانية ، وستتم معاقبة كل شخص بالسجن التأديبي لمدة تصل ثلاث سنوات في حال تم اكتشاف تورطه بعمليات بيع أي انسان على أساس انه رق ، او توسط في نقل الرق من مكان الى آخر ليتم بيعه ، كان قانون الحقوق المدنية من بين القوانين التي قدمت الى البرلمان عام ١٩٢٨ ، ودون هذا القانون في (٩٥٥) مادة كمجلد اول للقانون المدني وحتى باب الارث ، اما المجلدات الاخرى للقانون المدني التي تخص الجنسية والزواج والطلاق وغيرها فقد اعدت في فترة تولي صدر الاشراف للوزارة وتمت المصادقة عليها من قبل مجلس الشورى [٢٦] .

٣- القوانين الاصلاحية القضائية التي نفذت في عهد داور

أ- قانون الغاء الحصانة

أعلن في السابع عشر من مايس ١٩٢٧ ، قرار تم تبليغه الى عدد من الدول الاجنبية عن طريق السفارات الايرانية لديها عن الغاء حصانتها [٢٧] ، وكان هدف رضا شاه وداور من إلغاء تلك الحصانة هو إزالة آثار معاهدة (تركمان شاي) عام ١٨٢٨ ، التي كانت تهدد استقلال ايران وكذلك الحيلولة دون تدخل الدول الاجنبية في شؤون ايران الداخلية ، وبعد الغاء الحصانة طرحت الحكومات الاجنبية اعتراضين هما :

الاعتراض الاول : ان الحكومة الايرانية ليس لديها قانون عقوبات مدون .

الاعتراض الثاني : ان السجناء في ايران يعيشون أوضاع لاتتلائم مع شروط المحافظة على سلامتهم.

وعلى أثر هذه الاعتراضات سارع داور الى تدوين قانون العقوبات وفقاً للأصول القانونية الدولية، ومن ثم قام بتشييد سجن حديث سمي بسجن القصر [٢٨] ، بعدها أبلغ داور حكومات كل من المانيا وبلجيكا وهولندا وسويسرا واسبانيا ، بانه تم الغاء عقد الحصانة لرعاياها وان القضاء الايراني يستخدم حق القضاء القنصلي تجاه رعاياهم ، وأن هذا القانون سيتم تطبيقه بعد سنة واحدة من اصداره ، وطلب داور من تلك الحكومات عقد اتفاقات جديدة بهذا الخصوص خلال الفترة المتبقية من السنة المحددة ، من جهة ثانية تم ابلاغ حكومات أخرى مثل الحكومة البريطانية والامريكية وكذلك الدول الاسكندنافية وأمريكا الجنوبية ، التي كانت تتمتع بمزايا الحصانة كاملة ، بأنه تم إلغاء حقوقها أيضاً ، بعدها تم ضم كافة الدوائر الموجودة في المدن الكبرى والتي كانت تدار بميزانية وزارة الخارجية ، وتقوم بأعمال تتعلق بخصوص الحصانة ومجالاتها الى وزارة العدل ، وكانت الحكومة البريطانية هي أول حكومة مبادرة لعقد اتفاق جديد مع ايران ، لأنها كانت تحاول ان تبين للساسة والشعب على حسن نواياها (على الرغم من انها كانت ترفض هذا القرار في قرارة نفسها) ، لقد نجح داور في دحظ ادعاءات الدول في عدم جاهزية القضاء الايراني لأنه لايملك قوانين رسمية مدونة تحمي الاجانب لانهم من أديان وانتماءات مختلفة ، وان السجون الايرانية ليست بالمستوى المطلوب ، كانت جهود داور مثمرة في هذا المجال فدون القوانين ، وبنى السجون ، ونجح في اصدار قانون الغاء الحصانة [٢٩].

٢ – قانون تسجيل الوثائق والاملاك في البلاد

تمكن داور من استحصال الموافقة على اصدار هذا القانون ، وأدى هذا التسجيل الاجباري الى تقديم دعاوى من قبل المواطنين ، وحصول مشاكل وتوترات فيما بينهم ، وامتلاء المحاكم بهذه الدعاوى ، الا ان هذه المشاكل كانت لها نتائج ايجابية لأن تسجيل الاملاك أنهى الاجراءات الروتينية السابقة التي تسببت في ضياع حقوق الكثير من الافراد ، وأدت الى أن يكون للأموال والاملاك غير المنقولة في البلاد دور كبير في ايجاد منفذ اقتصادي مهم .

٣ – قانون تأسيس وفتح مكاتب الزواج والطلاق

قدم داور في الخامس والعشرين من تموز ١٩٣١ قانون الزواج والطلاق الى البرلمان ، أكد فيه انه بالإمكان حل القضايا المتعلقة بالزواج والطلاق التي تحتاج الى تنظيم مقررات تتمكن من تأمين دقة الامور المتعلقة بالصحة والاخلاق في مجال الزواج ، ومنذ ذلك التاريخ أصبح حق تنفيذ صيغة الزواج محصوراً بالافراد الذين لديهم مكاتب رسمية تخص موضوع الزواج والطلاق [٣١].

كما سمح داور لعدد من كبار رجال الدين في طهران ومن بينهم امام جمعة طهران ، والسيد محمد بهبهاني وغيرهم بفتح مكاتب للزواج والطلاق ، وخول مسؤولي مكاتب وزارة العدل في مراكز المحافظات والاقضية بالسماح لمجموعة من الافراد الذين تتوفر فيهم الشروط بافتتاح مكاتب للزواج والطلاق حسب نسبة السكان في مناطقهم [٣٢].

من جهة أخرى أصدر داور مجموعة من القوانين المهمة ، منها قانون عقوبات الافراد الذين يهددون أمن واستقلال البلاد ، وقانون العقوبات المتعلقة بالخدمة الالزامية ، وقانون انكار الزوجية الذي تم اصداره في العاشر من مايس ١٩٣٢ ، كما تم تأسيس دائرة المفتش العام لغرض مراقبة دقة الاعمال في القضاء ، وكان من بين الاعمال الاصلاحية الاجتماعية المهمة التي حصلت في وزارة العدل والتي خدمت القضاء الايراني ، تنظيم شؤون القاصرين التي كانت تتعرض الى اعتراضات وسرقات مالية ، لأنها لم تكن تنظم في سجلات سابقاً ، فتأسست مؤسسة القاصرين ، ومكتب لرعاية الاحداث المحجوزين في سجون الاحداث ، وتنفيذ قانون منع القاصرين من الزواج الغير مناسب ، وألف داور العديد من الكتب التي تتناول هذه المواضيع وكان من أبرزها كتاب في الحقوق الجزائية الذي طبع سنة ١٩٧٧ [٣٣] .

ثانياً / وزارة المالية

١ – وزارة المالية في بداية العهد البهلوي

اتخذ رضا شاه بعد وصوله الى السلطة عام ١٩٢٥ اجراءات مضاعفة لتوفير الأمن في البلاد من أجل تحقيق التقدم والنجاح السياسي والاقتصادي والتجاري ، لذا أصدر الشاه عام ١٩٢٧ قرار الغاء الامتيازات الاجنبية في ايران ،[٣٤] وقدمت قوانين ضريبية متعددة الى البرلمان لغرض المصادقة عليها ، وتمت المصادقة على قانون الضرائب والاملاك الزراعية ، وفقاً لهذا القانون تم الغاء الضرائب الاسرية والمهنية [٣٥] ، كما وجهت اوامر بتقليل صلاحيات الخبير الاقتصادي آرثر ميلسبو [٣٦] المدير العام للمالية ، ومنحت الصلاحيات الى رئيس الوزراء مهدي قلي هدايتي التي استمرت لمدة سنة من عام ١٩٢٧ – ١٩٢٨ وخلال تلك السنة أدت المركزية في الاعمال والاشراف عليها الى انتظام أمور الضرائب ، والتوازن بين الدخل والاستهلاك ،[٣٧] وفي عام ١٩٣٠ عين تقي زاده وزيراً للمالية وكان من الأشخاص المتأثرين بالآراء التي يقدمها داور للنهوض باقتصاد ايران ، أما أهم عمل قام به تقي زاده هو شراء امتياز طبع العملة من المصرف الشاهنشاهي [٣٨] المصرف الملكي البريطاني ونقل أطلاله الى البنك الوطني الايراني ، وعلى الرغم من ان البنك الوطني الايراني باشر فعلاً بعمله الا ان اصدار العملة بقي بيد المصرف الشاهنشاهي ، وبالنظر لأن مدة الامتياز لم تنتهي بعد ، ولأن المصرف الشاهنشاهي لايمكن ان يغض النظر بسهولة عن مدة الامتياز المتبقية ، ويسلم الامتياز الى البنك الوطني الايراني بدون فرض غرامة ، لذا جرت مفاوضات بين الجانبين استمرت لفترة حتى انتهت بتسلم البنك الوطني الايراني مبلغ قدره (٢٥٠) الف ليرة عن المدة المتبقية من امتياز طبع واصدار العملة بالاضافة الى امتيازات أخرى تضمنها الاتفاق الجديد ، وفي الثامن والعشرين من تموز ١٩٣٠ ، حصل المصرف الشاهنشاهي وفقاً للقانون الجديد على رخصة انجاز

معاملات الرهن والمعاملات المصرفية ، أما البنك الوطني الايراني فتمكن من طبع واصدار العملة بعد سحب العملات التي كان قد اصدرها المصرف الشاهنشاهي ، لذلك اصدر اعلان للمواطنين من أجل مراجعة فروع المصرف المكتوب اسمه على العملة [٣٩] حتى نهاية سنة ١٩٣١ لتقديم العملات وتسليم عملة بالفضة بدلاً عنها ، ونتيجة لتباطؤ عمل المصرف اصدر البنك الوطني الايراني المجموعة الاولى من عملاته سنة ١٩٣٢ وشملت هذه المجموعة عملات بدأت بخمس ريالات بهلوية وانتهت بخمسمائة ريال بهلوي ، أما المجموعة الثانية فتم طبعها وتداولها في زمن علي أكبر داور عام ١٩٣٥ وضمت عملات بدأت من خمس ريالات بهلوية الى الف ريال بهلوي ووضع الحجر الاساس للبنك الوطني في المكان السابق لمصرف الاقراض الروسي الذي كان قد سلم لايران وفقاً لاتفاقية ١٩٢١ مع روسيا ، والواقع في شارع فردوسي وذلك عام ١٩٣٣ [٤٠]

وخلال فترة تولي تقي زاده لوزارة المالية تم المصادقة على القوانين التالية :

أ- قانون ضريبة الاحوال الخاصة المنقولة .

ب- قانون الغاء ضريبة المواشي (الثروة الحيوانية) .

جـ- قانون الضرائب المفروض على الشركات والتجارة الذي كان اول قانون لضريبة الدخل وقانون ضريبة الاملاك والضرائب المتراكمة [٤١] .

وقد ساهمت المقترحات والاراء التي قدمها داور لوزارة المالية في النهوض بالوزارة ، وتغير وضع الوزارة بشكل كبير وملحوظ بعد توليه منصب وزير المالية وذلك عام ١٩٣٣ .

٢- أفكار ومقترحات داور الاقتصادية

قدم علي أكبر داور آراء بشأن القضايا الاقتصادية والتي نشرها في الصحف والمجلات ، وكان دائماً يكتب جملته المعروفة (بداية النهوض هو الاصلاح الاقتصادي) في الصفحة الاولى من كل عدد من اعداد صحيفته مرد آزاد (الرجل الحر) ، وهذه العبارة تدل على اهتمامه الخاص بموضوع الاصلاحات الاقتصادية في البلاد ، وكان داور يعتقد بأن الأوضاع في البلاد متأزمة في تلك الفترة ، وأن أساس هذه الأزمة يعود الى القضايا الاقتصادية فذكر قائلاً (إن أساس ازمتنا هو اقتصادي وان كافة الأزمات الأخرى ناجمة عن تلك الأزمة)[٤٢].

تحدث داور ايضاً حول أسباب تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد قال : ((ان تدهور هذه الاوضاع ناجم عن فقر الشعب والبلاد)) ، وكان يعتقد بأن السعادة هي حق للشعب الذي يقدم انتاجاً كثيراً ، ووصف داور القضايا الاقتصادية والصناعية في العالم اليوم بأنها أساس مهم في العلاقات الدولية ، وأن كل بلد لايهتم بهذا المبدأ يبقى متخلفاً ، واعتبر داور انشاء الطرق من الاولويات لانه من الممكن ان تتسع التجارة بمساعدة المواصلات ، وان توسع التجارة سيرافقه الازدهار الاقتصادي .

وحول أسباب الازمة الاقتصادية ، أشار داور الى عاملين بهذا الشأن وهما عامل مؤقت مثل رداءة المنتج ، وقطع الطرق التجارية مع الاتحاد السوفيتي في بعض الاحيان ، ويعتبر داور العامل الثاني عامل قديم وأساسي ويقول : ((أنني أعتقد ان أزمتنا الاقتصادية ناجمة عن التفاوت الكبير بين الاستهلاك والانتاج ، وأقول بعبارة أخرى أننا في ايران نستهلك أكثر مما ننتج)) [٤٣] .

أكد داور على ضرورة إقامة ثورة صناعية في ايران كطريق آخر من طرق التنمية الاقتصادية التي تؤدي الى اخراج ايران من الازمة الاقتصادية حيث يقول : ((أننا اذا لم نقوم بثورة صناعية في ايران فأننا سنبقى ذلك الشعب الفقير والجائع ، يجب ازالة الورش القديمة ، وترك اسلوب الاجداد ، والقيام بثورة صناعية ، لكي ننهض بالبلاد ويصبح الكل اغنياء)) [٤٤] ولهذا اعتبر داور الحكومة هي المسؤولة عن اجراء الاصلاحات الاقتصادية في البلاد من خلال اصدار القرارات اللازمة واتخاذ الاجراءات المطلوبة للنهوض باقتصاد البلاد كما انه اعتبر السفر خارج ايران للاطلاع على التقدم الحاصل في البلدان الاوربية أمر ضروري ، لكي يدرك كل شخص مفهوم الحياة عندما يزور تلك البلدان ، وحول قلة الانتاج بين داور العوامل المؤثرة في هذا المجال أولها ان عدد نفوس الايرانيين قليل وعلى الرغم من قلته لاتوجد فرص عمل لهم ، أما العامل الثاني فهو ان اغلب المشاريع الاقتصادية في البلاد لاتسير وفق أسس علمية مثلما يحدث في الدول الاوربية وخصوصاً في مجال الزراعة والثروة الحيوانية فالكل يعتمد على الأساليب التقليدية في زيادة الانتاج ، أما العامل الثالث فتمثل بقلة رأس المال الكافي ، لأنه لايوجد فائض او مدخرات تعزز قوة رأس المال ، وبالتالي اجتمعت هذه العوامل مع بعضها البعض ولم تسمح باعمار البلاد وزيادة الانتاج ، وعلى أثر ذلك أكد داور ان تحقيق التقدم الاقتصادي للبلاد لايتم الا عن طريق خيارين لاثالث لهما فأما أن يقللوا من الاستهلاك او يزيدون من الانتاج ، ويعتقد داور بأن تقليل الاستهلاك لايخدم المصلحة العامة ولايعتبر أمراً علمياً لان ظهور احتياجات جديدة هو من الامور اللازمة للمدينة الحديثة [٤٥] لهذا ان زيادة الانتاج هو السبيل الوحيد لتحقيق التنوع الاقتصادي للبلاد ، وهناك ثلاث شروط يجب تحقيقها من أجل الوصول الى هذا الهدف وهي :

أ- ايجاد سوق استهلاكي لبيع المنتجات الوطنية ، ويمكن ان ينجز هذا العمل عن طريق الممثليات التجارية الايرانية في الدول ومسؤولي شؤون التجارة ومتطلباتها ولابد من توفير سوق للبضاعة قبل اعدادها [٤٦].

ب- انتاج بضائع خاصة في ايران لايمكن لبقية الدول من انتاجها او منافستها ، او انتاجها بكلفة اقل.

ج- يجب أن يكون سعر البيع للبضائع المنتجة مناسباً ، ويجب ان تصل البضاعة الى السوق بسعر يناسب المستهلك [٤٧].

٣- تعيين علي أكبر داور وزيراً للمالية

عين محمد علي فروغي [٤٨] رئيساً للوزراء في ايلول ١٩٣٣ وبأمر من رضا شاه ، أصدر فروغي أمر بنقل علي أكبر داور من وزارة العدل الى وزارة المالية بعد الازمة التي عصفت في تاريخ التجارة الايرانية ، فقد حصل احتكار في مجال الصادرات والواردات ، الذي ترك نتائج سلبية على الاقتصاد الايراني ، وعلى الرغم من تأكيد داور بأنه مستعد لتقديم المقترحات لحل الازمة الاقتصادية ، الا انه في نفس الوقت لم يكن راغباً بتولي منصبه الجديد ، ورغبته كانت في البقاء وزيراً للعدل ، وأكد انه لايمكنه أن يتقن أي عمل الا في هذه الوزارة ، الا ان رضا شاه أصر على توليه هذا المنصب ، مما اضطر داور على قبوله [٤٩].

سعى داور في منصبه الجديد ومن خلال اعتماده على ذكاءه الى حل المشاكل التي تعاني منها وزارة المالية ، وقدم داور الدعم للتجار بهدف تأسيس شركات خاصة مقابل الشركات الكبرى ، لغرض مساعدتهم بالمقابل قام التجار ببذل الجهود من أجل تنمية الصناعات المحلية ، اضافة الى توفيرهم للبضائع التي تحتاجها البلدان الاجنبية ، وفيما يخص حاجة داور لموظفين أصحاب خبرة فقد قدم طلباً للشاه لنقل مجموعة من الموظفين الذين تدربوا على يديه من وزارة العدل الى وزارة المالية ، من أجل إقامة نظام جديد في وزارة المالية ، وافق الشاه على الطلب ، وأصبح في هيكلية وزارة المالية ٢٥ دائرة تبدأ من مكتب الوزير وتنتهي بدائرة الصادرات والواردات [٥٠].

وبعد استكمال داور هيكلية وزارته الجديدة باشر على الفور بمجموعة من الاصلاحات الاقتصادية والمالية منها .

أ- المقايضة مع الاتحاد السوفيتي

حدد داور بعد دراسة قام بها طبيعة العلاقة التجارية مع الاتحاد السوفيتي ، وأكد على ضرورة اعتماد اسلوب المقايضة في التعامل التجاري بين البلدين ، وعلى هذا الاساس تم التوقيع على عقود تجارية بينهما ، كان من ضمنها تصدير ايران بضائع مثل القطن والصوف والجلود الى الاتحاد السوفيتي وبالمقابل سيتورد السكر والقماش والاسمنت والمكائن والالات الزراعية منه ، وعلى الرغم من اجراء الاتفاق والعمل به الا ان داور واجه مشاكل في العمل بالتزاماته مع الاتحاد السوفيتي ، لانه كان ملزم وفق الاتفاق بتجهيز البضائع المذكورة وفق مواصفات محددة ومواعيد محددة وهذا ولد ضغطاً اضافياً على داور ووزارته [٥١].

ب- تأسيس الشركات الحكومية والشركة المركزية

قرر داور وبهدف العمل بالتزامات الحكومة الايرانية مقابل الاتحاد السوفيتي بشأن البضائع المصدرة والمستوردة ، تأسيس نظام خارج النظام المقرر من قبل الحكومة ، لذا أمر بتأسيس عدد من الشركات برأسمال حكومي ، وأودع موضوع تصدير واستيراد كافة البضائع الى شركة واحدة مركزية

تكون حرة في عملها ، كان الدافع من تأسيس هذه الشركات هو منع تهريب العملة لأنها تعمل تحت اشراف حكومي ، وان جميع المنتجات الزراعية سيتم شراؤها من المزارعين بشكل مباشر وبسعر مناسب من قبل هذه الشركات ، وبهذا لايحصل توسط او غش في البيع ، ومن أهم هذه الشركات (الشركة المركزية ، شركة السجاد الايراني ، شركة القطن المساهمة ، شركة الري المساهمة ، شركة الثروة الحيوانية المساهمة ، شركة تصدير الترياق الايراني المساهمة) ، وغيرها من الشركات المساهمة التي بلغ عددها تقريباً (٤٢) شركة ، وتم ادارة هذه الشركات من قبل داور على أسس تجارية جعلت موظفيها يتقاضون رواتب ومخصصات مغرية ، الامر الذي أدى الى أن يقدم الكثير من الافراد طلبات للعمل في هذه الشركات ، وبالنظر الى انه لايمكن استيعاب كافة هؤلاء الافراد في هذه الشركات فقد سعى بعض المندسين الى احاكة الدسائس ضد داور ، غير انه استمر في عمله باخلاص ، كانت الشركة المركزية هي الشركة الام لكل الشركات وتم تعيين الحاج ميرزا فرستي وأحمد اخوان كمسؤولين عن هيئة رئاسة الشركة ، فيما عين اللهيار صالح ونصر الله جهانكير كمفتشين فيها [٥٢].

جـ- الاصلاحات العامة

بعد ان اضطرت ايران الى عقد اتفاق المقايضة مع الاتحاد السوفيتي والقبول بشرط تحديد نوع المنتوج والمدة الزمنية التي يحددها الاتحاد السوفيتي ، أخذ داور يبحث عن حل جديد للأزمة المالية والاقتصادية التي تمر بها ايران ، لذا فتح باب العلاقات التجارية مع المانيا سنة ١٩٣٥ ، فقام بزيارة برلين مع وفد رفيع المستوى ، وأسفرت الزيارة عن توقيع اتفاق مشترك بخصوص التجارة بالمقايضة ، وكان الاتفاق مثمراً لايران لانه لم يجبرها على التقييد بمدة معينة ، وكما فسح المجال لايران لانها لم تعد مضطرة الى المتاجرة بالمقايضة مع الاتحاد السوفيتي الذي كان يضع شروطاً وغرامات على الحكومة الايرانية اذا لم تنفذ التزاماتها التجارية ، وفي نفس العام انهى داور خدمات المستشارين البلجيكيين الذين كانوا يديرون الشؤون الجمركية في ايران من ايام حكم مظفر الدين شاه [٥٣] واستبدالهم بالشباب الايراني الخريجين من الجامعات الاوربية [٥٤].

قام داور بتوسيع الخدمات الوطنية الايرانية لغرض تقليص النشاطات المصرفية الاجنبية ، وكذلك تنظيم الامور المالية والتجارية والزراعية ، ولهذا ضاعف من رأسمال البنك الوطني الايراني ، وأسس شركة التأمين في البلاد حيث لم تكن هناك أية شركة تأمين ايرانية تمارس عملاً فقط الشركات الاجنبية للتأمين والتي لديها ممثلين في ايران ، كان هدف داور من كل هذه الاعمال هو زيادة الانتاج ، وتنمية الصادرات ، وتقليل الواردات ، وتأمين الاموال عن طريق زيادة الدخل المالي للبلاد باستخراج المعادن ، وتنمية الزراعة ، وتطوير الصناعة ، وزيادة عدد السواح الاجانب ، وفعلاً حقق داور نجاح كبير في زيادة الضرائب ، وفي نفس الوقت زيادة الدخل التجاري للحكومة [٥٥] .

تمكن داور خلال فترة السنوات الثلاث التي تولى فيها وزارة المالية من اتخاذ اجراءات أخرى اضافة الى الخدمات أعلاه منها توازن الميزانية وزيادتها من (٥٠٦) مليون ريال بهلوي في سنة ١٩٣٣ الى (مليار) ريال بهلوي في سنة ١٩٣٥ ، كما تمكن من الحصول على مصادقة مجلس الشورى الوطني على (٣٠) قانون يخص زيادة العائدات الحكومية والاشراف على النفقات وتعديل التعرفة الكمركية وفقاً لمصالح ايران ، وتضمنت هذه القوانين قانون الرقابة المالية ، قانون الحسابات العام ، قانون بيع الاملاك الخاصة ، قانون ضرائب النفط والبنزين ، قانون التعرفة الكمركية وغيرها من القوانين ، وفي مجال النشاطات الزراعية اتخذ داور اجراءات مهمة من بينها تأسيس دائرة الغلاة ، وانشاء السايلوات ، واستيراد الجرارات الزراعية ، وزيادة محصول القطن ، ودفع القروض الى المزارعين ، وشراء محصولي الحنطة والرز منهم بثمن يفوق ثمنها في السوق الامر الذي شجع المزارعين على زيادة الانتاج [٥٦].

نجح داور في اصلاحاته المالية الا انه كان يتعرض للكثير من الدسائس داخل وخارج الوزارة من قبل التجار وبعض كبار الحكومة الذين كثيراً ماكانوا يشككون في نواياها الاصلاحية ، هذا الامر كان ملازماً مع الفترة التي بدء رضا شاه بتغيير نهجه وفكره للحكم وحب السلطة التي رافقها شكوك وعدم ثقة بأقرب الشخصيات الموالية لحكمه ، فقد قام بزج قسم من اصدقاءه ووزراءه المقربين في السجون وأعدم الاخرين في السجن أمثال تيمورتاش وسعد بختياري وكان رضا شاه يوجه عقوبة الاعدام لأبسط خطأ يرتكب ، لم يتحمل داور ماكان يجري في البلاط الايراني من دسائس كانت تحاك ضد الموالين والمقربين للشاه وورد فعل الشاه تجاه هذه الدسائس التي انهت حياة الكثير من الوزراء والضباط ، لذا قرر الانتحار بتاريخ ١٠ شباط ١٩٣٦ بشربه كأس من الماء المذاب بالافيون ، وقد وجد في جانب جثته رسالتين الاولى كانت لرضا شاه حيث أوجز فيها مراحل عمله السياسي ، ونشاطه الاصلاحي ، وحبه لوطنه ، اما الرسالة الثانية فكانت رسالة قصيرة تخص زوجته ، وبانتحاره انتهت حياته السياسية . وقد تأثر رضا شاه لموته وأمر بإقامة مراسيم تشييع كبيرة له في ايران [٥٧] .

الخاتمة

يعتبر علي أكبر داور من بين الاصلاحيين الذين قاموا بدور كبير في وصول رضا شاه الى السلطة ، وتعزيز سلطته فيما بعد ، وتمكن داور بعد ذلك وبدعم من الشاه من تأسيس مؤسسة قضائية حديثة ، وصاغ قوانين جديدة من خلال المزج بين القوانين الحقوقية والقضائية للبلدان الاوربية والفقه الشيعي مع الاخذ بنظر الاعتبار ظروف ايران ، وتمكن من تقليص نفوذ ودور رجال الدين في الشؤون القضائية ، وهذا الامر ساعد في تعزيز سلطة الحكومة .

أما في المجال الاقتصادي فقد قام داور بدور كبير أثناء صفقات المقايضة التجارية مع الدول ، وهو بذلك لم يعتمد الاسلوب الاقتصادي الغربي ، فعلى الرغم من موقف الاتحاد السوفيتي الصارم في التجارة مع ايران ، الا انه اعتمد وطبق النظام الاشتراكي في ايران عن طريق تأسيس الشركات المساهمة ، كما نجح في زيادة الارباح لصالح خزينة الدولة بالاعتماد على التجارة الداخلية والخارجية ، بعد ان ضاعف من رقابة وتدخل الحكومة في التجارة والنشاط الاقتصادي المحلي ، وقد أدى ذلك للحيلولة دون ظهور طبقة رأسمالية في البلاد ، جاء نجاح داور من خلال جعل النشاطات الاقتصادية تتمحور حول السلطة ، في تقديم العون الكبير لتعزيز سلطة النظام البهلوي ، الا انه في نفس الوقت لم يسلم من دسائس منافسيه التي أوصلته حد الضعف والانهيار ومن ثم اقدامه على الانتحار .

مصادر

١- ولد رضا خان الذي لقب نفسه بـ (بهلوي) بعد أن اصبح شاهاً على ايران ، في قرية رشت في منطقة مازندران عام ١٨٨٧ ، من اسرة تسمى بالاني ، وكانت أمه قفقاسية الأصل وأب فارسي يدعى عباس علي خان كان يعمل ضابطاً في الجيش ، وقد توفي الاب عندما كان رضا خان رضيعاً ، اذ أنشأ رضا شاه وترعرع في بيت خاله الذي الحقه جندياً بفرقة القوزاق الروسية ، بعد بلوغه الخامسة عشر من عمره ، وساهم رضا خان في القضاء على التمردات التي حدثت في ايران بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بعدها قاد انقلاب ١٩٢١ ، ثم أصبح ملكاً على ايران عام ١٩٢٥ وتوج عام ١٩٢٦ م ، محمد وصفي ابو مغلي ، دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ص٤٠ ؛

I . p . Elwell Sutton , Modern Iran , London , 1963 , P70 .

٢- انقلاب حوت ١٩٢١ ، قاد هذا الانقلاب في شهر شباط كل من رضا خان والسيد ضياء الدين طبطبائي بمساندة بريطانيا وقد نجح الانقلاب وأصبح رضا خان وزيراً للحربية والسيد ضياء الدين

طبطبائي رئيساً للوزراء ، بعدها تمكن رضا خان من ازاحة السيد ضياء الدين طبطبائي وتفرغ للقضاء على آخر ملوك الاسرة القاجارية أحمد شاه ، ونجح في تحقيق هدفه عام ١٩٢٥ ، علي البصري ، مذكرات رضا شاه ، بغداد ، ١٩٥٠ ، ص٢٣ ؛ محمد وصفي ابو مغلي ، ايران دراسة عامة ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٥ ، ص٢٩٣ .

٣- القاجار : هم أحد القبائل السبع التي ساعدت الشاه اسماعيل الصفوي في الوصول الى الحكم وتأسيس الدولة الصفوية ، وينحدرون من أصل تركي ، توحد القاجاريون على يد قائدهم آغا محمد خان قاجار وهو من الامراء القاجاريين البارزين ، تمكن من توحيد فروع القبيلة وقوي امره وحظي بتأييدهم ، في عام ١٧٧٩ استولى على طهران وأصبح أول ملوك الدولة القاجارية ، وتوج رسمياً عام ١٧٩٦ ، الا انه اغتيل في جورجيا عام ١٧٩٧ ، وخلفه على العرش ابن أخيه فتح علي شاه قاجار (1797 – ١٨٣٤)

– D.N. Wilber . Iran past and present . New Jersy 1963 . P.57 .

٤- باقر عاقلي ، داور وعدليه ، جاب اول ، تهران ، ١٣٦٩ ، ص٤٥٤ .

٥- بيتر أوري ، سلسلة بهلوي ونيروهاى مذهبي به روايت تاريخ ، تهران ، ١٣٧١ ، ص٦٤ .

٦- نجحت الحركة الوطنية عام ١٩٠٦ في اجبار الشاه مظفر الدين على اصدار الدستور الايراني ، الذي نص على تحديد صلاحياته الدستورية وانتخاب مجلس ايراني وطني ، الوريمر . ج.ج ، دليل الخليج العربي ، القسم التاريخي ، الجزء الاول ، قطر ، بلا ، ص٥٢٠ .

٧- سعيد نفيسي ، تاريخ معاصر ايران (آز اسفند ١٢٩٩ ، تا شهريور ١٣٢٠) ، جاب أول ، تهران ، ١٣٦٥ ، ص ٤١ .

٨- المصدر نفسه ، ص ٤٤ .

٩- باقر عاقلي ، المصدر السابق ، ص ٤٥٤ .

١٠- بيتر أوري ، المصدر السابق ، ص٦٤ .

١١- هذه الشخصيات كانت كل من (منصور السلطنة ، عميد السلطنة ، تيمور تاش ، معاضد السلطنة ، أديب السلطنة ، نصرت الدولة) ؛ عباسقلي كلشانيان ، كذشته وأنديشه ياحظرات من ، جاب أول ، تهران ، ١٣٧٧ ، ص٥٧٤ .

١٢- عليرضا أميني ، تحولات سياسي اجتماعي ايران در دوران بهلوي ، جاب أول ، تهران ، ١٣٨٦ ، ص٣٦ .

١٣- المصدر نفسه ، ص٣٨ .

١٤- عباسقلي كلشانيان ، المصدر السابق ، ص٥٧٥ .

١٥- باقر عاقلي ، المصدر السابق ، ص٤٥٦ .

١٦- احسان طبري ، أوضاع ايران در دوران معاصر ، جاب أول ، قم المقدسة ، ١٣٥٦ ، ص٩٨

١٧- المصدر نفسه ، ص١٠٠ .

١٨- حسين مكي ، تاريخ بست ساله ايران ، تهران ، ١٣٦٣ ، ص٢٨٠ .

١٩- ولد محمد مصدق عام ١٨٧٩ من عائلة ثرية ، وكانت امه اميرة قاجارية ، درس في باريس وسويسرا القانون والعلوم السياسية ، تولى مناصب مهمة منذ شبابه ، وعارض معاهدة ١٩١٩ ، التي عقدتها الحكومة القاجارية مع بريطانيا ، وكذلك عارض تنصيب رضا شاه على عرش ايران اعتقل مرتان في عهد رضا شاه ، الا انه خرج من السجن بعد تنازل الاخير عن العرش لابنه محمد رضا شاه عام ١٩٤١ ، انتخب محمد مصدق نائباً في المجلس الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والاهم من هذا انه قاد حركة تأميم النفط ، وأصبح رئيساً للوزراء لدورتين خلال عامي ١٩٥١ – ١٩٥٣ ، اضطر بعدها مصدق للتنازل عن منصبه عقب انقلاب ايلول ١٩٥٣ الذي قاده الشاه وبمساعدة الولايات المتحدة الامريكية ضده ، طاهر خلف البكاء ، الدكتور محمد مصدق وبعض ابرز مواقفه السياسية في ايران حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العدد ٨ ، ٢٠٠١ ، ص ٥٠ ؛

D.N.wilber . Contemporary Iran . P82 .

٢٠- اطلاعات يك قرن ، مؤسسة اطلاعات ، تهران ، ١٣٨١ ، ص٥٥ .

٢١- عيسى صديقة ، جهل كفتار ، جاب أول ، تهران ، ١٣٥٢ ، ص١٢٥ .

٢٢- المصدر نفسه .

٢٣- باقر عاقلي ، المصدر السابق ، ص٤٥٢ .

24- Jon . A. boyle, parse Hostary and hiartg , London , 1978 , P. 52.

٢٥- ريتشارد ديليو كوتام ، القومية في ايران ، ترجمة محمود فاضل الخفاجي ، بيسنبرغ ، ١٩٧٨ ، ص٢٢٣ .

٢٦- باقر عاقلي ، المصدر السابق ، ص٤٥٦ .

٢٧- فرضت تلك الحصانة وقانونها على ايران بعد الحرب الايرانية الروسية الثانية (١٨٢٦-١٨٢٨) والتي انتهت بهزيمة ايران ، وعلى أثر هذه الهزيمة أبرمت معاهدة تركمان جاي ١٨٢٨ ، والتي تألفت من (١٦) مادة كان من بينها منح الروس حق تأسيس قنصليات لهم في أي مكان في ايران ، ويتمتع افرادها بكامل الحريات والحماية القانونية ، للتفصيل ينظر انوار صباح حميد البهادلي ، الحروب الايرانية – الروسية ، ١٨٠٤-١٨٢٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية ابن رشد ، ٢٠٠٦ .

٢٨- مهدي يقلي هدايت ، (مخبر السلطنة) خاطرات وخطرت ، جاب اول ، تهران ، ١٣٤٤ ، ص١٩٩ .

٢٩- باقر عاقلي ، المصدر السابق ، ص٢٠٢ -٢٠٥ .

٣٠- سعيد نفيسي ، المصدر السابق ، ص٤٧ .

٣١- باقر عاقلي ، المصدر السابق ، ص٢٥٨ .

٣٢- اطلاعات يك قرن ، المصدر السابق ، ص٧٩ .

٣٣- أحمد كسروي ، ده ساله در عدليه ، جاب أول ، تهران ، ١٣٢٥ ، ص٢٠٤ .

٣٤- صالح محمد صالح العلي ، التاريخ السياسي لعلاقات ايران شرقي الجزيرة العربية في عهد رضا شاه بهلوي ١٩٢٥ – ١٩٤١ ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٤ ، ص٦٨ .

٣٥- مجيد بكتائي ، تاريخ داراي ايران ، جاب سوم ، تهران ، ١٣٥٢ ، ص١٧٧ .

٣٦- آرثر ملسبو خبير اقتصادي امريكي وكان مستشاراً في الحكومة الامريكية وقد ارسلته الحكومة الامريكية رئيساً للبعثة الاقتصادية التي توجهت لايران ، في البداية رحبت الحكومة الايرانية بالبعثة ، الا ان هذا الترحيب لم يستمر طويلا حيث ظهرت معارضة ملاك الاراضي والوجهاء الذين كانوا يتهربون من الضرائب ، بالاضافة الى تغير سياسة الحكومة وسعيها للاستقلال الاقتصادي والسياسي والاعتماد على الخبراء الاقتصاديين الايرانيين الذين أكملوا دراستهم في الخارج ، وعلى الرغم من حصول ملسبو على صلاحيات واسعة بعد ان عين مديراً عاماً لمالية الحكومة الايرانية ، الا ان هذا الوضع لم يستمر وقد وصفت الحكومة البريطانية هذه البعثة بـ ((العصا المكسورة)) .

زينب أحيائي ، مستشاران أمريكاني ، در ايران به رواتب اسناد ، تهران ، جاب أول ، ١٣٨٢ ، ص٤٠ .

٣٧- مجيد بكتائي ، المصدر السابق ، ص١٨٠ .

٣٨- كان طبع واصدار العملة يتم من قبل المصرف الشاهنشاهي ، حيث حصل البارون جوليوس روتير في سنة ١٨٧٢ على امتياز انشاء المصرف ولمدة ستين عاماً ، وقد اقترض الحكام القاجاريين الكثير من الاموال من المصرف ، وهذا الامر كان له أبعاد سيئة على اقتصاد ايران ، وقد عانت الدولة البهلوية من هذه القروض كثيراً ، علي رضا اميني ، المصدر السابق ، ص٤١ .

٣٩- كانت العملات التي يصدرها المصرف الشاهنشاهي مخصصة للمدن ، كل مدينة على حده ، اي انه كان يطبع اسم المدينة التي يتم تداول العملة فيها فقط ، فعلى سبيل المثال تطبع على عملة مدينة قزوين عبارة (مستخدم في قزوين فقط) وتطبع على عملة مدينة رشت عبارة (تستخدم في رشت فقط) وهكذا بقيت المدن ، فاذا أراد شخص ما ان يستخدم عملة طبع عليها عبارة (تستخدم في

طهران) في قزوين او تبريز فيجب ان يخصم منه (٤) شاهي او أكثر أو اقل من كل تومان واذا أراد شخص استخدام عملة اصفهان في طهران فإن الكسبة لايتعاملون بها ويجب على الشخص ان يراجع الطرفين او المصرف الشاهنشاهي ، وفي هذه الحالة يتم خصم عدة شاهيات من كل تومان وتحويل العملة الى قران او العملة الخاصة بطهران ، عليرضا اميني ، المصدر نفسه ، ص٤١ .

٤٠- المصدر نفسه ، ص٤٢ .

٤١- مجيد بكتائي ، المصدر السابق ، ص١٨٠ .

٤٢- صحيفة آينده ، علي أكبر داور ، شماره ١ ، ص٨ .

٤٣- صحيفة ، مرد آزاد ، شماره ٨٢ ، ص١٧ .

٤٤- حسين محبوبي أردكاني ، تاريخ مؤسسات تمدني جديد در ايران ، أنجمن دانشكاه ، تهران ، ١٣٥٤ ، ص٣١٤ .

٤٥- باقر عاقلي ، المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

٤٦- محمد رضا نفيسي ، نكاهي به سير آنديشه اقتصادي در عصر بهلوي ، جاب أول ، تهران ، ١٣٧١ ، ص ٤١١ .

٤٧- باقر عاقلي ، المصدر السابق ، ص ١٣٢ .

٤٨- محمد علي فروغي ، هو ميرزا محمد علي خان ذكاء الملك فروغي (١٨٧٧ – ١٩٤١) قاض مستقل تولى عدة مناصب حكومية منها وزير للمالية ،ووزير للخارجية ، ورئيساً لمجلس النواب ، ثم أصبح رئيساً للوزراء في عهد حكومة رضا شاه ، طاهر خلف البكاء ، أثر الحرب العالمية الثانية في سقوط رضا بهلوي (١٩٣٩ – ١٩٤١) دراسة تأريخية وثائقية ، مجلة دراسات في التاريخ والاثار ، العدد ٧ ، العراق ، ٢٠٠١ ، ص١٦٣ .

٤٩- حسين مكي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .

٥٠- للتفصيل ينظر ، مجيد بكتائي ، المصدر السابق ، ص١٨٣ ص١٨٤ .

٥١- باقر عاقلي ، المصدر السابق ، ص ١٢٨ .

٥٢- مجيد بكتائي ، المصدر السابق ، ص ١٨٣ ص١٨٤ .

٥٣- مظفر الدين شاه وهو ابن الشاه ناصر الدين القاجاري حكم مظفر الدين شاه ايران للفترة (١٨٩٦ – ١٩٠٧) وقد أمضى شبابه في الكسل والبحث عن الملذات ، ولما تولى العرش لم يظهر أي مجهود أو اهتمام للدولة ، وقد شهد عهده قيام الثورة الدستورية ونجاحها ، واصدر اول دستور ايراني في الواحد والثلاثين من كانون الاول ١٩٠٦ وبعد عشرة ايام من اصدار الدستور توفي مظفر الدين شاه ، وأعقبه ابنه محمد شاه على حكم عرش ايران (١٩٠٧ – ١٩٠٩) ابراهيم خليل احمد ، خليل علي مراد ، دراسة في تاريخ ايران الحديث والمعاصر ، الموصل ، ١٩٩٢ ، ص ٧٧ ص ٧٨ .

٥٤- احسان طبري ، المصدر السابق ، ص١٢١ .

٥٥- عيسى صديقه ، المصدر السابق ، ص١٢٧ .

٥٦- المصدر نفسه ، ص١٢٨ .

٥٧- سردار فاخر حكمت ، علت اختلاف من باداور وجكونكي وقع آن ، شماره دوم ، تهران ، ص١٠٣ .